الملخص الإعلامي لمشروع دعم روابط الضحايا

إصدار رقم: 5 || من 1 كانون الثاني/يناير 2025 إلى 31 آذار/مارس

صور مفقودين في ساحة المرجة وسط دمشق (الجزيرة)

الجهود التعاونية لروابط الضحايا في تحقيق العدالة بعد سقوط نظام الأسد

مقدمة:

أحدث سقوط نظام الأسد في سوريا تغييرات محورية في قضية المفقودين والمفقودات، إذ تم إخلاء السجون ومراكز الاعتقال التابعة للنظام، واكتشاف عدد من المقابر الجماعية التي تحوي رفاتاً لضحايا الاختفاء القسري. كما أتيحت الفرصة لمنظمات دولية وبعض منظمات المجتمع المدني السوري وروابط الضحايا للدخول إلى سوريا والعمل على الأرض والتواصل المباشر مع عوائل وذوي المفقودين والمفقودات.

وعلى رغم من هذه التطورات، لا تزال آلاف العائلات السورية تعاني من استمرار جرائم الإخفاء القسري والتعذيب وسوء المعاملة على يد مختلف قوى الأمر الواقع في سوريا. وما تزال سجون هذه الأطراف مغلقة أمام التحقيقات، في حين توجد عشرات المقابر الجماعية التي تتطلب جهودًا مكثفة للكشف عنها وضمان تحقيق العدالة لجميع الضحايا وعائلاتهم.

في ظل هذه التحولات، تعمل منظمات المجتمع المدني وروابط الضحايا على إعادة بناء النسيج الاجتماعي وتحقيق العدالة الانتقالية من خلال توثيق الانتهاكات وتقديم الدعم للضحايا وذويهم. كما تساعد هذه المنظمات والروابط في كشف الحقائق وضمان عدم تكرار الجرائم، مما يساهم في تحقيق العدالة والتعافي الوطني. بالإضافة إلى تقديم الدعم القانوني والنفسي، وتعزيز قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان لضمان بناء مستقبل مستقر ومزدهر لسوريا.

خلال الفترة الماضية، قامت روابط الضحايا بجهود مكثفة تجاه قضية المفقودين والمفقودات، تمثلت في توثيق الانتهاكات التي تعرض لها الضحايا وتنفيذ أنشطة المناصرة على المستويين المحلي والدولي للضغط على الأطراف المعنية من أجل الكشف عن مصير المفقودين والمفقودات، والمطالبة بتشكيل هيئة وطنية مسؤولة عن متابعة الملف في الداخل السوري. إضافة إلى ذلك، نظمت هذه الروابط حملات توعية لحماية المقابر الجماعية والتعريف بحقوق المفقودين والمفقودات وذويهم والقوانين المتعلقة بهذه القضية، مما يساهم في تعزيز الوعي العام ودعم عمليات الشفاء والمصالحة الوطنية في سوريا.

تم إعداد هذه الوثيقة بمنحة مالية مقدمة من قبل الاتحاد الأوروبي. محتويات هذه الوثيقة هي مسؤولية المركز السوري للإعلام وحرية التعبير بالكامل ولا يمكن في أي حال من الأحوال اعتبارها تعكس موقف الاتحاد الأوروبي.

المركز السوري للإعلام وحرية التعبير
Navenda Sûriyayî ya Ragihandinê û Azadiya Derbirînê
Syrian Center for Media and Freedom of Expression

تحديثات محلية ودولية حول قضيّة المفقودين والمفقودات قسرياً في سوريا:

الدفاع المدني السوري يجمع رفات بشرية من مقبرة جماعية اكتُشفت في دمشق. (أريس ميسينيس/AFP)

المقابر الجماعية في سوريا

مقبرة جماعية اكتُشفت في دمشق، سوريا، ١٢ ديسمبر ٢٠٢٤/ وكالة الأناضول

في أعقاب الإطاحة بنظام الأسد، تم الكشف عن مقابر جماعية تحتوي على رفات آلاف السوريين والسوريات ممن تم اعتقالهم أو إخفائهم قسرياً من قبل قوات النظام السابق، وإعدامهم بشكل ممنهج يتعمد إخفاء هوية الضحايا وطمس معالم الجرائم المرتكبة بحقهم، مما يصعب على ذويهم التعرف على مصيرهم أو مكان دفنهم. وعلى الرغم من عدم وضوح العدد الحقيقي للمقابر الجماعية في سوريا إلا أن العدد الأكبر من المقابر المكتشفة بعد سقوط النظام توزعت بين محافظات دمشق وحلب ودرعا وحمص.

أثار اكتشاف المقابر الجماعية دعواتٍ من روابط الضحايا ومنظمات المجتمع المدني السوري لحماية المقابر والتعامل مع المواقع بعنايةٍ فائقة، حتى يتمكن المتخصصون من التحقيق فيها على النحو الواجب، والحفاظ على الأدلة لعمليات العدالة والمساءلة المحتملة.

وفي هذا الصدد قالت ياسمين المشعان، مديرة «عائلات قيصر»، إن «هذه مسألة بالغة الحساسية بالنسبة لنا، لإنها توحي بأن من كنا ننتظرهم طوال هذه السنوات قد يكونون من بين الموتى في هذه القبور». وأكدت ياسمين على أهمية الكشف عن مصير المفقودين/ات، مشيرةً إلى أنه في حال وفاتهم، يجب إعادة رفاتهم إلى عائلاتهم لدفنهم بشكل لائق تكريمًا لتضحياتهم.

وأوضح أحمد حلمي، مدير مبادرة «تعافي»، أن الحفاظ على هذه المواقع ضروري، ليس فقط لصون كرامة الموتى بل أيضًا لبناء أساس من الحقيقة والمساءلة للأحياء. وأكد حلمي أن العملية ليست سريعة ولا رخيصة، وقال «إنها مهمة طويلة ستستغرق سنوات، وتتضمن التعاون مع منظمات دولية كاللجنة الدولية للصليب الأحمر والمؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في سوريا». ودور هذه الهيئات يتمثل في تنسيق الجهود بين جميع الأطراف العاملة على هذه القضية.

مذكرة توقيف جديدة بحق بشار الأسد بتهمة ارتكاب جرائم حرب

صورة ممزقة لبشار الأسد في مدينة حلب، سوريا. (محمود حسنو/رويترز)

أصدر قاضي تحقيق فرنسي في 20 كانون الثاني/ يناير 2025، مذكرة توقيف جديدة بحق الرئيس المخلوع بشار الأسد بتهمة التواطؤ في جرائم حرب. وذلك بعد تحقيق قضائي بدأ عام 2017 إثر شكوى تقدم بها السيد عمر أبو نبوت، نجل الضحية صلاح أبو نبوت، الذي قُتل في هجوم نفذته القوات الحكومية السورية باستخدام البراميل المتفجرة على مدينة درعا في 7 حزيران/ يونيو 2017. وقد انضم المركز السوري للإعلام وحرية التعبير إلى القضية كطرف مدني، مُسهمًا في بناء ملف القضية وتقديم الأدلة والشهادات الداعمة. وأثبت التحقيق أن هذا الهجوم كان جزءاً من استراتيجية ممنهجة استهدفت المدارس والمستشفيات والبنية التحتية المدنية، حيث قُتل أكثر من 2000 مدني خلال الغارات الجوية والبرية التي استهدفت درعا بين 3 و17 حزيران/ يونيو 2017.

يُذكر أن هذه المذكرة هي الثانية من نوعها ضد بشار الأسد في فرنسا بتهمة التواطؤ في جرائم حرب، بعد مذكرة التوقيف الصادرة ضده في تشرين الأول/ أكتوبر 2023 في القضية المتعلقة بالهجمات الكيميائية على الغوطة في آب/ أغسطس 2013. وتأتي الشكوى بعد سلسلة من الإجراءات القضائية التي اتخذها القضاء الفرنسي بحق مسؤولين سوريين. حيث أُصدرت مذكرات توقيف دولية بحق 6 من كبار الضباط في سوريا على خلفية هذه الدعوى بين عامي 2023 و 2024. كما أصدر القضاء الفرنسي مامجموعه 14 مذكرة توقيف بحق كبار المتهمين من النظام السوري.

المؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في سوريا تزور دمشق

اختتمت كارلا كينتانا، رئيسة المؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في سوريا، يوم الأحد 10 شباط/ فبراير 2025، زيارتها الأولى إلى سوريا.

كارلا كينتانا رئيسة المؤسسة المستقلة، تزور ساحة المرجة في دمشق. © IIMP

حيث التقت مع فريق المؤسسة المستقلة وخبراء دوليين في الطب الشرعي والعلوم الجنائية وأفراد من أسر المفقودين، بالجهات الفاعلة الرئيسية، بما في ذلك السلطات السورية ومنظمات المجتمع المدني والهلال الأحمر العربي السوري والخوذ البيضاء واللجنة الدولية للصليب الأحمر. وأعربت كينتانا عن امتنانها لتعاونهم ومناقشاتهم الصريحة التي شملت ضرورة تنسيق الجهود بين الجهات الفاعلة ذات الصلة العاملة في هذه القضية ودور المؤسسة المستقبلي وعملها في سوريا. وخلال هذه الزيارة الأولى، زار فريق المؤسسة المستقلة أيضًا كل من داريا وحي التضامن وتوجهوا إلى سجن صيدنايا، كما زاروا مقبرة جسر بغداد في ضواحي دمشق.

وخلال الزيارة، عقد وفد المؤسسة المستقلة لقاءا مع عدد من روابط الضحايا والناجين، من بينهم رابطة «حرّري» ورابطة «عائلات قيصر» ورابطة «تعافي» في 6 شباط/فبراير 2025، بالعاصمة السورية دمشق. استمعت المؤسسة المستقلة في اللقاء إلى شهادات عشرات العائلات حول كفاحهم للعثور على أحبائهم و مخاوفهم تجاه القضية. وسلطت كارلا كينتانا الضوء على دور المؤسسة في دعم جهود التعاون الدولي والعمل جنبًا إلى جنب مع الحكومة والمجموعات المحلية، بما يضمن أن مستقبل البلاد يصنع أولاً وقبل كل شيء من قبل الشعب السوري. وأكدت أن المؤسسة ستقدم «مشروعًا للسلطات لمناقشته مع كل من المسؤولين والعائلات، للمساعدة في الجهود الجماعية لمعرفة مصير المفقودين وأماكن وجودهم، وفتح طريق نحو الحقيقة».

تأسيس مفوضية عليا للنظر في قضية المفقودين والمختفين قسرًا في سوريا

أعلن وزير الخارجية السوري، أسعد الشيباني، في 27 شباط/فبراير 2025، تأسيس مفوضية عليا للنظر في قضية المفقودين والمختفين قسرًا، وذلك خلال كلمة مصوّرة أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. وقال الشيباني إن الحكومة الجديدة ملتزمة بتحقيق العدالة الانتقالية وضمان حقوق الضحايا والمفقودين. وبحسب الشيباني، بدأت الحكومة تنفيذ إجراءات لتحقيق العدالة، منها السماح لأول مرة للجان التحقيق الدولية بدخول البلاد، واستقبال منظمة حظر الأسلحة الكيماوية في زيارة وصفها بالتاريخية، إضافة إلى التعاون مع الآلية الدولية المحايدة والمستقلة التي أنشأتها الأمم المتحدة، مؤكدًا التزام الحكومة بالسعي لمحاسبة المسؤولين عن الجرائم السابقة. وأخيرا دعا وزير الخارجية السوري، المجتمع الدولي لدعم جهود الحكومة في تحقيق العدالة الانتقالية، والعمل على إنهاء معاناة السوريين المستمرة منذ أكثر من 14 عامًا.

وفي وقت سابق من شهر شباط/فبراير 2025، عقدت روابط الناجين والناجيات وأهالي المعتقلين والمعتقلات، اجتماعا مع الرئيس السوري أحمد الشرع، بحضور وزير الخارجية أسعد الشيباني، لبحث آليات التعامل مع قضية المعتقلين والمفقودين في سورية. وحضر الاجتماع مجموعة من ممثلي منظمات حقوقية وروابط وعائلات الضحايا. حيث طالب المشاركون في الاجتماع بالكشف عن مصير المفقودين ومعرفة حقيقة ما جرى في المعتقلات وأماكن الاحتجاز. كما أكد المشاركون أن «محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات هو حقٌ غير قابل للمساومة وشرط أساسي لتحقيق العدالة، وإن العدالة الانتقالية لا تقتصر على شقها الجنائي، بل تشمل أيضاً إصلاح المؤسسات وتخليد الذكرى».

وخلال اللقاء شدد الرئيس الشرع، على التزام الحكومة بإعطاء قضية المفقودين أولوية قصوى، مؤكداً العمل على إنشاء جهة متخصصة في شؤون المفقودين وعدم تكرار الانتهاكات السابقة. كما أكد حرص الحكومة على التواصل المستمر مع عائلات المفقودين وروابط الضحايا، وضرورة عدم اعتبار المختفين قسراً متوفين دون أدلة ملموسة.

قسم الانجازات

فعاليات ومواقف مشتركة

المؤتمر العالمي الأول حول الاختفاء القسري في جنيف

بالتعاون مع المركز السوري للإعلام وحرية التعبير شاركت روابط؛ حررني، تآزر، تعافي، عائلات من أجل الحرية، وعائلات قيصر في الدورة الأولى من المؤتمر العالمي للاختفاء القسري في يومي 15 و16 يناير/كانون الثاني 2025، بمدينة جنيف. نظّمت هذا المؤتمر لجنة الاختفاء القسري وعدد من منظمات المجتمع المدني، وسلّط الضوء على ممارسات الاختفاء القسري التي لا تزال مستمرة في جميع أنحاء العالم، وآثارها الجسيمة على الضحايا وعائلاتهم ومجتمعاتهم.

ناقش المؤتمر قضايا رئيسية مثل تعزيز آليات البحث عن المختفين قسرياً، والمسؤولية الدولية تجاه الضحايا، وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين. وافتتحت نائبة المفوض السامي لحقوق الإنسان، ندى الناشف، المؤتمر بذكرى الإفراج عن سجناء في سوريا كانوا قد اختفوا قسراً في عهد نظام الأسد. وأشارت الناشف إلى أن الظروف الراهنة من عدم الاستقرار الأمني وانتهاكات حقوق الإنسان، بالإضافة إلى ثقافة الإفلات من العقاب، تُهيئ مناخاً من القمع يُتيح استمرار حالات الاختفاء القسري و يعيق معرفة الحقيقة وتحقيق العدالة.

وعلى هامش المؤتمر العالمي لحالات الاختفاء القسري، شارك المدير التنفيذي لرابطة «تآزر» للضحايا، عز الدين صالح، في يومي 15 و16 كانون الثاني/يناير 2025، باجتماعين منفصلين مع فريق المؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في سوريا IIMP، وأعضاء من روابط الضحايا ومنظمات المجتمع المدني السوري. ناقش المجتمعون أولويات عمل المؤسسة المستقلة وخططها الحالية والمستقبلية، بما في ذلك العمل داخل سوريا.

وشهد اليوم الأخير من المؤتمر في جنيف، وقفات لأهالي الضحايا للمطالبة بكشف مصير أحبائهم وتحقيق العدالة.

مؤتمر حوار سوري حول العدالة والحقيقة

في يومي 24 و25 كانون الثاني/يناير 2025، عقدت مجموعة من منظمات المجتمع المدني، وروابط الضحايا والناجين من بينهم روابط: تعافي، حرّرني، تآزر، عائلات قيصر، عائلات للحقيقة والعدالة، عائلات من أجل الحرية، مسار، بالإضافة إلى المركز السوري للإعلام وحرية التعبير، مؤتمر حوار سوري حول العدالة والحقيقة والإنصاف في دمشق، بحضور القاضية ختام حداد، معاونة وزير العدل للشؤون والدراسات القانونية في سوريا.

هدف اللقاء إلى إطلاق حوار سوري يمهّد الطريق نحو عملية عدالة انتقالية شاملة، تضع حقوق الضحايا وكرامة السوريين في صميم عملية الانتقال السياسي وإعادة الإعمار. وأكّد المشاركون على أن ملف العدالة في سوريا هو ملف وطني تشاركي، وأن السعي نحو الحقيقة والمحاسبة يجب أن يكون جزءًا أساسيًا من مشروع بناء سوريا المستقبل.

وصاغت المنظمات والروابط المشاركة مجموعة من التوصيات لإرسالها إلى وزارة العدل في الحكومة الجديدة، مطالبة بتسريع العمل على تطبيق العدالة الانتقالية وتقديم الدعم اللازم لضمان حقوق الضحايا وعائلاتهم.

جلسة تبادل وجهات النظر حول الحقيقة والعدالة والمساءلة في سوريا

بتاريخ 28 كانون الثاني/يناير 2025، وبدعوة من لجنة البرلمان الأوروبي الفرعية لحقوق الإنسان التابعة للجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الأوروبي، شارك كل من المركز السوري للإعلام وحرية التعبير، ممثلاً بالمدير مازن درويش، ورابطة «عائلات قيصر» ممثلة بالعضوة المؤسسة ياسمين المشعان، في جلسة حوارية بعنوان «تبادل وجهات النظر حول الحقيقة والعدالة والمساءلة في سوريا».

في مقدمة الجلسة، تحدثت السيدة ياسمين عن عودتها إلى دمشق للمرة الأولى منذ 13 عاما، وكيف أن وجود عائلات الضحايا في دمشق ليس مجرد عودة شخصية بل فعل صمود يؤكد أن لهم الحق في أن تكون أصواتهم هي محور أي حديث عن الحقيقة والعدالة في سوريا. وطالبت المشعان بتقديم الدعم للإدارة الجديدة للمساعدة في حماية السجلات والأدلة وأماكن الدفن، مؤكدة على أن تحقيق العدالة ليس فقط لمعالجة المعاناة، بل لضمان ألا تعاد هذه الجرائم مرة أخرى. وأكدت على ضرورة دعم جمعيات الضحايا ومنظمات المجتمع المدني، وتوفير الموارد والتمويل لهذه الجمعيات بما يعزز عملها على التوثيق والمناصرة وتقديم الدعم النفسي والقانوني للعائلات و الناجين والناجيات.

وفي بداية مشاركته خلال الجلسة أشار مازن درويش إلى وجود تحديات هائلة بعد سقوط الطاغية، ومن بينها تحدي إنصاف الضحايا ومنع الإفلات من العقاب من خلال مسار وطني للعدالة الانتقالية يفضي إلى العمل المشترك وعدم إمكانية تكرار الجرائم وصولاً إلى السلام المستدام.

وتعليقاً على مصير قضية المختفين/ات قسرياً والمفقودين/ات في سوريا، أكد درويش إلى أهمية إنشاء هيئة مختلطة وطنية دولية تقوم على أساس مركزية دور الضحايا الهيكلي من أجل الكشف عن مصير المفقودين/ات والمختفين/ات قسرياً في سوريا، والسوريين/ات المفقودين/ات خارج سوريا. ودعا إلى تصميم برامج التعافي وإعادة الإعمار على أساس يضمن حقوق الضحايا. وأكد على أن ملف العدالة في سوريا هو أولوية سياسية لا تقل أهمية عن الاعتراف الدولي أو تحسين الوضع الاقتصادي. وحذر مدير المركز السوري للإعلام وحرية التعبير من الفشل في سوريا وتأثيره على الداخل السوري ودول المنطقة.

وأخيرا أجاب المشاركَين على بعض أسئلة الصحفيين/ات التي تخص قضية المفقودين والعدالة الانتقالية في سوريا.

أنشطة مناصرة

نظّمت مجموعة من الناجين والناجيات في مبادرة «تعافي»، إلى جانب عائلات المختفين قسرياً، وقفة تضامنية في مدينة دمشق بتاريخ 16 كانون الثاني/ يناير 2025، وجّهوا خلالها نداءً عاجلًا للمطالبة بوقف الانتهاكات التي تعرضت لها السجون، والأفرع الأمنية، ومراكز الاحتجاز في سوريا بعد سقوط النظام. وشدّد المشاركون على ضرورة حماية المواقع و منع العبث بالوثائق والسجلات التي تحتوي على معلومات حول مصير آلاف المعتقلين/ات والمختفين/ات قسراً في سوريا.

في ذات السياق، نفذت رابطة «عائلات قيصر» وقفة تضامنية في 24 كانون الثاني/ يناير 2025، مع ضحايا التعذيب في معتقلات نظام الأسد. طالب فيها المجتمعون بمحاسبة المنتهكين وتحقيق العدالة، وأكدوا على ضرورة حماية المقابر الجماعية. ودعت الرابط عدة شخصيات سورية مؤثرة لحضور الوقفة بالإضافة إلى عدد من وسائل الإعلام التي غطت الحدث وأجرت مقابلات مع ذوي الضحايا والمغيبين قسراً.

كما أطلقت رابطة «عائلات قيصر» في 2 شباط/فبراير 2025، بالتعاون مع روابط ومنظمات مدنية أخرى، حملة مناصرة تحت عنوان «أين أطفال المعتقلين»، طالبت بها المعنيين في الحكومة السورية الجديدة بتحديد مصير أطفال المعتقلين والتحقيق بجرائم إخفائهم في دور الأيتام أو عرضهم للتبني خارج سوريا. وطالب الناشطون في الحملة بإيقاف مدراء المياتم عن عملهم فوراً والتحقيق معهم، وإصدار بيان رسمي بنتائج التحقيق. ودعا المشاركون في الحملة أطفال المعتقلين/ات أنفسهم للتواصل مع صفحة الحملة.

بتاريخ 7 شباط/فبراير 2025، وبدعوة من الأورومتوسطية للحقوق، شاركت رابطة «عائلات للحقيقة والعدالة « ممثلة بالسيد أنس دلو، بجلسة تأملية حول سوريا لتقييم السياق الجيوسياسي للمرحلة الانتقالية السورية وإمكانيات العمل المشترك المصاحب لها. عُقدت الجلسة في إسطنبول بمشاركة جهات فاعلة في المجتمع المدني السوري، وقد نتج عنها ارسال توصيات إلى الاتحاد الأوروبي.

من جانبها، شاركت رابطة «تآزر» للضحايا ممثلة بمديرها التنفيذي عز الدين صالح، يوم 12 شباط/فبراير 2025، في فعالية نظمتها مبادرة «مدنيّة» في باريس تحت عنوان «العدالة والمساءلة في الانتقال السياسي في سوريا». جاءت الفعالية على هامش الاجتماع الوزاري حول سوريا، الذي شاركت فيه دول عربية وغربية، بهدف تنسيق الجهود الإقليمية والدولية لدعم المرحلة الانتقالية في سوريا. شارك بالفعالية، عدد من مؤسسات المجتمع المدني السورية وروابط عائلات الضحايا. واستندت النقاشات إلى مخرجات مؤتمر الحقيقة والعدالة والإنصاف، الذي نظمته عدد من منظمات المجتمع المدني السورية وروابط الضحايا في دمشق، يومي 24 و25 كانون الثاني/يناير 2025. بالإضافة إلى عرض أبرز التحديات والفرص المتعلقة بتحقيق العدالة الانتقالية وضمان المساءلة في المستقبل السياسي للبلاد.

لقاء مع وزيري الخارجية السوري والفرنسي في باريس

عقد وفد من منظمات المجتمع المدني السوري وروابط وعائلات الضحايا منها رابطة «تآزر» و رابطة «عائلات من أجل الحرية» ومدير المركز السوري للإعلام وحرية التعبير، ووزير الخارجية السوري، لقاءاً مع وزير الخارجية الفرنسي، على هامش الاجتماع الوزاري الخاص بسوريا في 13 شباط/فبراير 2025. جاء هذا اللقاء عقب جلسة النقاش التي نظّمتها مبادرة «مدنيّة» في معهد العالم العربي، بهدف تسليط الضوء على الأولويات الرئيسية في ملف العدالة والمساءلة، استناداً إلى مخرجات مؤتمر دمشق. وقد سعى اللقاء إلى ضمان أن تعكس مواقف المجتمع الدولي وعمليات صنع القرار أصوات الناجين/ات والضحايا، وجهود الفاعلين والفاعلات في المجتمع المدني السوري.

أثناء اللقاء تحدث المدير التنفيذي لرابطة «تآزر»، عز الدين صالح، عن إنصاف الضحايا وتحقيق العدالة وبناء دولة قائمة على الحقوق والمواطنة المتساوية، مؤكداً على أن تحقيق ذلك يستوجب ضمان مشاركة الضحايا في قلب عملية العدالة الانتقالية. كما تحدث صالح حول عدم اقتصار العدالة الانتقالية على المحاسبة فقط، بل أيضاً إصلاح المؤسسات وتخليد الذكرى والتعويض وجبر الضرر.

بدورها، كثّفت رابطة «عائلات من أجل الحرية» في الفترة ما بين شهر كانون الثاني/ يناير وشهر آذار/مارس 2025، جهودها في مجال المناصرة على الصعيدين المحلي السوري والدولي، للدفاع عن حقوق المعتقلين/ات والمختفين قسرًا في سوريا. وشهدت هذه الفترة سلسلة من الاجتماعات وأنشطة المناصرة، حيث عقدت الرابطة اجتماعًا مع وزارة الخارجية السورية في 23 كانون الثاني/ يناير 2025، لحث الحكومة الجديدة على التواصل الرسمي مع اللجنة الدولية لشؤون المفقودين. كما اجتمعت في 23 كانون الثاني/ يناير 2025، مع الأمين العام للأمم المتحدة للدعوة إلى دمج مجموعات الضحايا في تخطيط مسار العدالة، مع التأكيد على أهمية الشفافية ومشاركة الناجين. وتواصلت «عائلات من أجل الحرية» أيضًا مع فريق اللجنة الدولية لشؤون المفقودين في 27 شباط/ فبراير 2025، حيث تم الاتفاق على ضرورة إنشاء قاعدة بيانات مركزية للمفقودين وتعزيز التواصل المستمر مع العائلات.

وعلى الصعيد الدولي، شاركت «عائلات من أجل الحرية» في دورة الأمم المتحدة لحقوق الطفل التي عقدت بجنيف في 12 آذار/مارس 2025، حيث رصدت الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة استغلال الأطفال، والزواج المبكر، وتجنيدهم في النزاعات المسلحة، وقدمت تقارير توثيقية حول هذه القضايا.

وفيما يتعلق بالتطورات الاستراتيجية، عززت «عائلات من أجل الحرية» تعاونها مع المركز الدولي للعدالة الانتقالية للدفاع عن حقوق الضحايا، وأطلقت شراكات مع اللجنة الدولية لشؤون المفقودين والمؤسسة المستقلة من أجل توحيد البيانات والمعلومات، إلى جانب تنظيم ورش عمل داخلية لتحديد أولويات المنظمة، بما في ذلك استكمال إجراءات تسجيلها ككيان رسمي في سوريا.

في 28 آذار/مارس 2025، شارك مدير مبادرة «تعافي» أحمد حلمي، بأول فعالية جانبية ترعاها البعثة السورية الدائمة لدى الأمم المتحدة حول العدالة والمحاسبة، في جنيف. نُظمت الفعالية من قبل المنتدى السوري ومنظمة العدالة القانونية العالمية. وتناولت قضايا تتعلق بالمساءلة، والتنسيق بين الآليات الدولية القائمة، مثل لجان تقصي الحقائق، والقضاء الوطني لضمان تحقيق عدالة شاملة. كما شدد المشاركون/ات على أهمية وضع خطة واضحة وشفافة للمحاسبة، تضمن حقوق جميع السوريين/ات في الوصول إلى العدالة. بالإضافة إلى التأكيد على الدور الحيوي للمجتمع المدني، و ضرورة إشراك الناجين والناجيات من الاعتقال، إلى جانب الضحايا وعائلاتهم، في صياغة رؤية وطنية جامعة للعدالة الانتقالية.

تدريبات ومشاريع لدعم قضية المفقودين/ات - دعم للعائلات والضحايا

خلال الفترة مابين تشرين الأول/أكتوبر 2024 وآذار/مارس 2025، نفذت منظمة «حرزني» بالتعاون مع المركز السوري للإعلام وحرية التعبير، مشروع «ناجيات مستقلات» بهدف رفع المستوى المعيشي ودعم الاستقلال الاقتصادي للناجيات من الاعتقال ولأسر المفقودين التي تقودها النساء، في مناطق عفرين، سلقين، أرمناز وإدلب المدينة داخل سوريا.

استهدف المشروع النساء الناجيات من الاعتقال و المعيلات من أسر المفقودين، إضافة إلى اليافعات من أسر المختفين قسرًا. وسعى إلى تعزيز الأمان الاقتصادي والاجتماعي لهن، وبناء مساحات آمنة للتعلم والتعبير وتطوير القدرات.

تركّزت أنشطة المشروع على التمكين الاقتصادي للنساء من خلال برنامج تدريبي امتد لعشر جلسات عملية، تناولت محاور متعددة. واستجابة لاحتياجات ظهرت بعد سقوط النظام، تم إدراج جلسات إضافية حول التعامل مع سعر الصرف، لمساعدة صاحبات المشاريع على تسويق منتجاتهن في الأسواق المحلية التي لا تزال تعتمد الليرة السورية.

وقد أظهرت نتائج التدريب تطورًا ملحوظًا لدى المشاركات من حيث تنظيم الحسابات، وتخطيط الأنشطة التسويقية، كما أبدين اهتمامًا جديًا بتوسيع مشاريعهن وتحسين جودة الإنتاج. وانعكس المشروع بشكل إيجابي على المشاركات، ليس فقط على صعيد المهارات الاقتصادية، بل أيضًا في تعزيز الثقة بالنفس والتعبير الذاتي، خاصة لدى الفتيات اليافعات من أسر المختفين قسرًا.

ودعماً لذوي المفقودين في سوريا، قدّمت رابطة «عائلات للحقيقة والعدالة» خلال الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وآذار/ مارس 2025، مجموعة خدمات قانونية لـ 141 شخصًا من أهالي المفقودين. في هذا الإطار، نُظمت جلستان توعويتان شارك فيهما 20 شخصًا من أهالي الضحايا، تمحورتا حول ظاهرة الابتزاز والاختلاس التي يتعرض لها الأهالي أثناء محاولتهم معرفة مصير أحبائهم. وقدّم الفريق القانوني نصائح وإرشادات للمشاركين/ات تجنبهم/ن التعرض للنصب والاحتيال.

كما عقدت الرابطة ثلاث جلسات دعم قانوني في تركيا، خُصّصت لأهالي المفقودين من اللاجئين/ات السوريين/ات، بهدف تعريفهم بالقوانين التركية، وتسهيل وصولهم إلى الخدمات التي تقدمها الحكومة للاجئين/ات. وقد استفاد من هذه الجلسات 70 شخصًا، معظمهم من المتضررين بشكل مباشر من الزلازل الأخيرة.

في السياق ذاته، أجاب المستشار القانوني لـ«عائلات للحقيقة والعدالة» على 51 استشارة قانونية، تم تقديمها بشكل مباشر أو عبر الهاتف. وتركّزت هذه الاستشارات على المشكلات التي يواجهها أهالي المفقودين/ات، حيث جرى توجيههم إلى الخطوات القانونية المناسبة لمعالجة قضاياهم.

وعلى صعيد التوثيق، تمكّن فريق العمل في الرابطة من توثيق 225 حالة اختفاء قسري جديدة في كل من عفرين، إدلب، وتركيا، حيث أدرجت هذه الحالات ضمن قاعدة البيانات الرسمية الخاصة بالرابطة، في إطار الجهود المستمرة لكشف الحقيقة وتحقيق العدالة.

خلال الفترة الممتدة من الأول من كانون الثاني/يناير وحتى 31 آذار/مارس 2025، نفّذت رابطة «بذرة خير» مجموعة من أنشطة الدعم النفسي الموجّهة لأبناء وبنات المعتقلين/ات والمختفين قسرًا في سوريا. كان من بينها نشاط الذاكرة الإيجابية الذي استمر من بداية كانون الثاني/يناير إلى 16 آذار/مارس 2025، واستهدف 20 طفلًا وطفلة موزعين على مجموعتين، بواقع ثماني جلسات لكل مجموعة. هدف النشاط إلى تمكين الأطفال من بناء صورة إيجابية عن وطنهم وثقافتهم، وتعزيز شعورهم بالفخر بانتمائهم وهويتهم، وإيمانهم بقيمتهم ودورهم في أي مكان وجدوا فيه.

ونفذت الرابطة نشاط الشمع العطري خلال الفترة الممتدة من 1 كانون الثاني/يناير وحتى 21 آذار/مارس 2025، شارك فيه 20 طفلًا وطفلة من أبناء المعتقلين/ات، على مدار 12 جلسة. جاء هذا النشاط ضمن إطار الدعم النفسي والاجتماعي، بهدف تعزيز ثقة الأطفال بأنفسهم، وتوفير مساحة آمنة يشعرون فيها بالدعم والقبول. من خلال هذا النشاط، تعلم الأطفال كيفية صناعة الشموع العطرية بأيديهم، وتعرّفوا على المواد المستخدمة، والنسب الدقيقة، والأوزان، ودرجات الحرارة المطلوبة.

كما نظّمت «بذرة خير» نشاطاً مسرحياً خلال الفترة بين 1 شباط/فبراير و31 آذار/مارس 2025، بمشاركة 20 طفلًا وطفلة من أبناء وبنات المعتقلين/ات، على مدار 9 جلسات. كان الهدف من هذا النشاط تعزيز العلاقة بين الأطفال وأسرهم ومجتمعهم، على أساس الاعتراف بمشاعرهم واحتياجاتهم، وذلك من خلال تزويدهم بأدوات فعّالة للتعبير عن الذات.

ومع استئناف أنشطة مشروع الاتحاد الأوروبي لدعم روابط الضحايا في مطلع شهر شباط/ فبراير 2025، بدأت رابطة «مسار» بتنفيذ خطة تواصل استراتيجي مع أسر المفقودين على يد تنظيم «داعش». حيث أجرت الرابطة جلستين مع 50 مُشاركًا من أسر المفقودين على يد التنظيم عبر تطبيق زوم يومي 26 و28 آذار/مارس 2025، في الرقة ودير الزور و منطقة الشعيطات وعين العرب/كوباني وأورفا واعزاز.

جرى الحوار في الجلسة الأولى حول «تباين سياقات الخطف والإخفاء على يد تنظيم «داعش» تبعًا لمناطق سيطرته السابقة في سورية. أثناء النقاش عرض المُشاركون من أفراد أُسر المفقودين تجاربهم حول سياقات الخطف في مناطقهم. وفي الجلسة الثانية دار النقاش حول «تأثير التغيرات السياسية الأخيرة على قضية المختطفين على يد تنظيم «داعش» في سورية». قيم المشاركون إيجابًا الإعلان الدستوري وخصوا المادة 49 منه بنقاش مطول، وفي المقابل أبدوا مشاعر متضاربة حول طبيعة التحول السياسي في سورية واحتمالات النكوص إلى العنف وكذلك احتمالات التمييز بين الملفات الحقوقية في سياق عملية العدالة الانتقالية في سورية.

من جانبها، أطلقت مبادرة «تعافي» في 30 آذار/مارس 2025، بالتعاون مع منظمة «النساء الآن» برنامجاً متخصصاً للدعم النفسي، يستهدف الناجين والناجيات من الاعتقال، في خطوة لتخفيف الآثار النفسية العميقة التي خلّفتها سنوات الاعتقال والتجارب الصادمة.

يتضمن البرنامج جلسات دعم نفسي فردية وجماعية، يشرف عليها مختصون في الرعاية النفسية والصحة العقلية. كما يركز البرنامج على تهيئة بيئة آمنة وراعية تمكّن المشاركين والمشاركات من التعبير عن مشاعرهم وتجاربهم دون خوف أو حكم. وتسعى جلسات الدعم النفسي إلى تزويد المشاركين بأدوات عملية لمواجهة آثار الصدمة، مثل القلق المستمر، نوبات الذكريات المؤلمة، الشعور بالعزلة، واضطرابات النوم أو المزاج. بالإضافة إلى العمل على تعزيز مهارات التأقلم، وتقوية الشعور بالاستقرار النفسي والانتماء، من خلال تبادل التجارب والدعم المتبادل بين المشاركين.

تم إعداد هذه الوثيقة بمنحة مالية مقدمة من قبل الاتحاد الأوروبي. محتويات هذه الوثيقة هي مسؤولية المركز السوري للإعلام وحرية التعبير بالكامل ولا يمكن في أي حال من الأحوال اعتبارها تعكس موقف الاتحاد الأوروبي.